

بناء القدرات لصنع القوانين والسياسات حول التهجير

الجلسة الخامسة: التحضير – القراءة القانونية

في ما يلي مقتطف من قراءة مركز رصد النزوح الداخلي والمجلس النرويجي للاجئين حول الإطار القانوني للزمبابوي في ما يتعلق بحماية المهجرين، والمنشورة في ديسمبر/ كانون الأول 2014. متوفرة على العنوان التالي: <http://goo.gl/637ZCD>

التوصيات الأساسية

إن التوصيات الأساسية من مركز رصد النزوح الداخلي والمجلس النرويجي للاجئين إلى الحكومة، بعد مراجعة الأدوات القانونية ذات الصلة المناقشة في الفصول المرتبطة بالمواضيع، هي كالتالي:

1. بلورة أحكام اتفاقية كامبالا في القوانين الداخلية بطريقة تسمح بوضع إطار وطني يعالج التهجير بطريقة شاملة.
2. تحديد وتعيين هيئة وطنية مسؤولة عن تنسيق كافة الجهود الهادفة إلى حماية المهجرين والبحث عن حلول مستدامة لهم، بما في ذلك التواصل مع الأطراف الوطنية والدولية الإنسانية واللاعبين التتمويين ومنظمات المجتمع المدني، في ميدان تأمين الحماية والمساعدة إلى المهجرين. يجب أن يترافق التعريف القانوني لصلاحيات الهيئة الوطنية المسؤولة عن المهجرين ببند يحتوي على موازنة سنوية مخصصة للقيام بالمهام المنوطة بها واللجوء إلى التمويل الخارجي في حال عدم توفر الموارد الكافية لمعالجة الهواجس المتعلقة بالتهجير.
3. إدخال تعريف للمهجرين في القوانين المحلية يتوافق مع تلك المحددة في اتفاقية كامبالا والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة مع التوضيح أن أمثلة التهجير المذكورة في التعريف (أ) ليست حصرية وأن التعريف (ب) لا يؤسس لوضع قانوني خاص، بل يجب أن يستخدم من أجل معالجة نقاط الضعف الخاصة بالمهجرين من خلال الأحكام المناسبة في ظل القوانين والسياسات ذات الصلة.
4. التأكيد في ظل القانون المحلي على منع التمييز الذي يعتمد على التهجير، بالإضافة إلى التمييز بين المهجرين وبين الأفراد غير المهجرين والمجتمعات على أي أساس كان، بما في ذلك العرق، واللون، والنوع الاجتماعي، واللغة، والدين أو المعتقد، والرأي السياسي أو غيره من الآراء، والأصول الوطنية أو الإثنية أو الاجتماعية، والعمر، والإعاقة، والملكية، والولادة، وأي معيار مشابه.
5. إدخال أحكام في القانون الوطني تمنع أي شكل من أشكال التهجير الإعتباطي، كما هو محدد في اتفاقية كامبالا والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، وصياغة معايير تتوافق مع معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لتحديد ما إذا كان عمل معين يعتبر تهجيرًا إعتباطيًا. يجب على هذه الصياغات أن تأخذ بعين الاعتبار بشكل خاص مسألة الطرد القسري، الذي لا يمكن اللجوء إليه قانونًا سوى في ظل ظروف إستثنائية، وبالتوافق التام مع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
6. في ما يتعلق بالضمانات المتعلقة بالسكن والأرض والملكية: (أ) إعادة التأكيد في القوانين ذات الصلة على حق المهجرين في استعادة أي أصول من سكن وأرض وأموال حرموا منها، أو في حال تعذر ذلك، الحصول على تعويض لفقدان أي سكن وأرض وملك بالتوافق مع اتفاقية كامبالا، والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة ومبادئ بينهيرو، ولذلك، النفاذ الفعلي للمحاكم أو آليات حل النزاعات المؤسساتية؛

(ب) تعديل القوانين التي تتسبب بغياب سلامة الممتلكات، خاصة قانون الإشراف على معايير السكن، وقانون التخطيط المناطقي والوطني، والقوانين الأخرى التي تسمح بالتهجير الإعتباطي، بما في ذلك إنشاء موجب قانوني للبحث عن بدائل قبل الشروع في عمليات الهدم أو الطرد.

7. إصدار التشريعات اللازمة من أجل: (أ) الجمع الدوري للبيانات عن المهجرين - موزعة بحسب العمر والنوع الاجتماعي - والتي تعتبر ضرورية لإعلام البرامج الإنسانية أو التنموية بحاجاتهم؛ (ب) المحافظة على بيانات المهجرين وحمايتهم من أجل ضمان خصوصية المهجرين. يمكن الوصول إلى هاتين المهمتين إن من خلال تشريع منفصل، أو (أ) من خلال تعديلات على قوانين الإحصاء و(ب) من خلال إدخال البيانات المتعلقة بالتهجير في فئة المعلومات التي لا يجوز الإفصاح عنها، بالتوافق مع المادتين 61 و52 من الدستور.
8. اعتماد سياسة تضمن مشاركة المهجرين في جميع المبادرات التي لها وقع على حياتهم وذلك بالتوافق مع المتطلبات الخاصة في اتفاقية كامبالا والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، وأن تتخذ الدولة جميع التدابير المنطقية المطلوبة من أجل الحصول على الموافقة الحرة والمبنية على معلومات واضحة للمهجرين وللمجتمعات المتأثرة بالتهجير في ما يتعلق بأي قرارات تهجير أو إسكان. بالإضافة إلى ذلك، يجب اتخاذ التدابير الملائمة من أجل ضمان مشاركة جميع المجموعات ذات الحاجات الخاصة في البحث عن نتائج مستدامة تصميمًا وإدارة. كما يمكن لحظ لقاءات استشارية تتضمن ممثلين عن المهجرين وعن المجتمعات المحلية من أجل تأمين الآراء الإستشارية إلى الهيئة الوطنية المسؤولة عن تنسيق نشاطات حماية المهجرين ومساعدتهم.
9. التأكد من توفر الموارد المناسبة لمعالجة المراحل الثلاث للتهجير. يمكن إنجاز ذلك من خلال: (أ) الأخذ بعين الاعتبار الموارد اللازمة (بما في ذلك الأموال في الموازنة، والموارد البشرية والسلع الإنسانية) عند صياغة القوانين والسياسات المرتبطة بالمهجرين؛ (ب) تنسيق تنفيذ التشريعات والسياسات مع دورات الموازنة؛ (ج) التأكد من توفر الأموال المناسبة لدى السلطات التي تملك مسؤوليات مرتبطة بالمهجرين.